منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: الفرص والتحديات

أ. محمد زكريا فضل

كاتب وباحث اقتصادي، مهتم بالشؤون الإفريقية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية – إفريقيا الوسطى

حظيَت مدينة كيغالي عاصمة رواندا بشرف الإعلان عن بروتوكولات معاهدة إنشاء (الجماعة الاقتصادية الإفريقية)، المتعلقة بحرية حركة الأشخاص والحقّ في الإقامة وإنشاء مؤسسات مالية وتأسيس شركات أعمال، وذلك في قمة استثنائية للقادة الأفارقة حول (منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية)، في الفترة من ١٧ إلى ٢١ مارس ٢٠١٨م.

وقّعت ٤٤ دولةً من مجموع ٥٥ دولةً عضو في الاتحاد الإفريقي على النصّ الموحد لمعاهدة اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية[١]، و٤٧ دولةً وقّعت على

(١) الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، الإفريقية (النسخة الإنجليزية)، مركز القانون التجاري

البنود التي أُعْلنت في كيغالـــي، و٣٠ دولةً فقط وقّعت على بروتوكول حريةِ الحركة والتنقل[١].

حتـــى تاريـــخ ٢٢ يوليـــو ٢٠١٩م؛ لم تُصـــدّق إريتريا علـــى وثيقة معاهدة اتفاقية منطقة التجـــارة الحرة القارية الإفريقيـــة؛ لكنهـــا وقّعتْ علـــى النص الموحَّـــد لمعاهدة الاتفاقيـــة، ووقّعت أيضاً على الوثائق التي مُســـحتْ قانوناً في ١٦ مايو ٢٠١٨م؛ تمهيداً لإجراء مفاوضات حول منطقة التجارة الحرية القارية الإفريقية[٢].

الأهـداف الرئيسـة لاتفاقيـة التجـارة الحـرة القاريـة الإفريقية:

تتمثل في إنشاء ســـوق قارية واحدة للسلع والخدمات، مـــع مَنْح رجـــال الأعمـــال والاســـتثمارات المختلفة حرية تنقُّل كبيرة، ومن ثَمّ تمهيد الطريق لتســـريع إنشـــاء الاتحاد الجمركـــي المُوحَّد. كما أنها ستُوسِّـــع نطـــاق التجارة بين البلدان الإفريقية من خلال تنســـيق وتنظيم أفضل لتحرير التجارة وتيســـيرها عبر المجموعات الاقتصادية الإقليمية؛ بل وخلال جميع مناطق إفريقيا بشـــكلٍ عام. ومن المتوقع أيضـــاً أن تعزز اتفاقيـــة التجارة الحـــرة القارية الإفريقية القدرةَ التنافســـية على مســـتوى الصناعة والمشاريع؛ من خلال استغلال الفرص الإنتاجية على نطاق واسع، والوصول إلى الأسواق القارية وإعادة تخصيص الموارد بشكلٍ أفضل.

مـــن أجل هذه الأهمية وغيرها؛ تهدف هذه الدراســـة إلـــى: **تسليـط الضـوء علـى منطقـة التجـارة الحـرة القاريـة الإفريقيـة**، التي أَطْلَقها الاتحـــاد الإفريقيّ مُؤخّراً من أجل دفع عجلة التنمية الشـــاملة في إفريقيـــا؛ تمهيداً لتحقيق التكامـــل الاقتصادي والاندماج الكامل بين الدول الإفريقية، وذلك للتعرف عليها عن قرب وبشكلٍ أفضل.

أولاً: مفهوم منطقة التجارة الحرة وتاريخها:

منطقـــة التجارة الحرة هي شـــكلٌ من أشـــكال التكتُّل التجـــاري بين دولتين فأكثـــر، يهدُف إلـــى تقليل الحواجز والقيود الجمركية، وغيرها من الممارسات التجارية المتمثلة في الســـلع والخدمات، أو إزالتها تماماً؛ من أجل زيادة حجم التبادل التجاري، ودفع عجلـــة النمو الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

ويصـــف بعض علماء الاقتصاد «منطقة التجارة الحرة» بأنها: المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي الذي يُعَبِّر جلياً عن مصالح واضحة وفورية لكافة الأطراف المتعاقدة[٣].

بينما يراها فريقٌ آخر من علمـــاء التنمية الاقتصادية بأنها: نقطة الانطلاق لتحريك المدخل الإنتاجي الذي يعتمد على ســـوق كبيرة وحرة؛ بغرض الاستفادة من مزايا التكامل الاقتصادي[٤].

في ظـــلّ العولمة الاقتصادية تبلورت مفاهيم اقتصادية تكامليـــة عديدة، من ضمنها الفكرة التي ترى أنّ زيادة حجم التبادل التجاري وتوَسُّـــعه يؤدي إلى زيـــادة الإنتاج، وزيادة الإنتـــاج يُؤَدّي إلى زيادة التوظيـــف لعناصر الإنتاج، ومن ثَمّ ارتفاع معدلات الطلب علـــى العمالة، وهذا بالضرورة يؤدي في نهاية المطـــاف إلى انخفاض معـــدلات البطالة، وفتح مجالات اســـتثمارية عديدة في البقعة الاقتصادية المعنية. وهذا غالباً لا يتمّ إلا في ظل تطبيق مفهوم «منطقة التجارة الحرة»، التي تُنَفَّذُ خلال فترة زمنية محددة قد تبلغ خمســـة عشر عاماً، وبالتالي يتحقق التكامل الاقتصادي.

إذاً: فما هو مفهوم التكامل الاقتصادي؟:

الإجابة عن هذا السؤال تتطلّب توضيح مفهوم «التكامل

TRALAC. المذكرة تتكون من ٧٨ صفحة. وُقّعت في أديس أبابا، ٢٩-٣٠ يناير ٢٠١٢م. لمزيد من المعلومات يمكن زيارة الرابط الآتي: https://www.tralac.org/documents/resources/african-union/2162-afcfta-agreement-legally-scrubbed-version-signed-16-may-2018/file.html.

(١) النص الموحد لاتفاق معاهدة التجارة الحرة القارية الإفريقية (النسخة الإنجليزية)، مركز القانون التجاري TRALAC. المذكرة تتكون من ٧٧ صفحة. وُقّعت في كيغالي بتاريخ ١٢ مارس ٢٠١٨م. لمزيد من المعلومات يمكن زيارة الرابط الآتي: https://www.tralac.org/documents/resources/cfta/1963-agreement-establishing-the-afcfta-consolidated-text-signed-21-march-2018/file.html

(٢) المرفقات المجمعة بشأن إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية (النسخة الإنجليزية)، مركز القانون التجاري TRALAC. المذكرة تتكون من ١٢٧ صفحة. لمزيد من المعلومات يمكن زيارة الرابط الآتي: https://www.tralac.org/documents/resources/african-union/2163-compiled-annexes-to-the-afcfta-agreement-legally-scrubbed-version-signed-16-may-2018/file.html

(٣) منطقة تجارة حرة، مقال منشور في موقع المعرفة، شوهد بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢م، على الرابط: https://www.marefa.org/

(٤) السعيد بوشول، واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، ٢٠٠٩م.

الاقتصـــادي» ومراحله، ومن ثمّ عوامل نجاحه؛ وذلك لصلته الوثيقـــة بالموضوع الـــذي نحن بصدد دراســـته، من أجل الوصـــول بالقارئ إلى أهداف الدراســـة المنشـــودة، قبل الخـــوض في تفاصيل موضوع منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

١) التكامل الاقتصادي:

«التكامـــل الاقتصادي» مصطلح قديـــم يتجدد مع كلّ أطروحـــة اقتصادية تبحث عن رفاهـــة اقتصادية أو عدالة اجتماعيـــة أو الاثنين معاً. فجميع النُّظُـــم الاقتصادية في العالـــم- رغم اختلاف مشـــاربها وتعـــدُّد نظرياتها وتباين أدواتهـــا- في نهاية المطاف تســـعى إلى تحقيـــق العدالة الاجتماعيـــة والرفاهـــة الاقتصادية، وهـــذا لا يتحقق إلا بتحقيق التكامل الاقتصادي economic integration.

يعرّف قاموس أكســـفورد الإنجليزي Oxford التكامل (الاندمـــاج integration) بأنه: «فعل أو عملية الجمع بين شـــيئين أو أكثر بحيث يعملان معـــاً»[١]. وقد ظهر مصطلح «التكامل الاقتصـــادي» أوّل مرّة في العام ١٦٢٠م تقريباً في كتابات بعض الاقتصاديين وعلماء التنمية[٢]، إلا أنه مع مرور الزمن تطور المصطلح واتسع مفهومه، فأصبح يُعَرّف بأنه: «عبـــارة عن عملية تحقيق اعتماد متبـــادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول بدرجات مختلفة قائمة على أسس معينة، مُســـتخدمةً في ذلك مداخل مختلفة بهـــدف زيادة القدرة الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء وتدعيمها»[٣].

فمفهـــوم التكامـــل الاقتصـــادي- بحســـب الأدبيات الاقتصادية- يعني توحيد السياســـات الاقتصادية بين دول مختلفة من أجل الاندمـــاج الكُلّي أو الجزئي، بهدف خفض الأسعار بالنســـبة للمُوزّعين (المنتجين) والمستهلكين على حَدٍّ ســـواء، بغرض زيادة الإنتاجية الاقتصادية المشـــتركة بين الدول، في ظل تلك السياسات الاقتصادية المتبعة التي تُفْضي إلى إزالة الحواجـــز الجُمركية وغير الجمركية على التجارة[٤].

في واقع الأمر؛ هناك نوعان أو مستويان لمفهوم التكامل الاقتصادي، وهما: التكامل الاقتصـــادي الوطني، والتكامل الاقتصـــادي بين الدول أو الإقليمـــي. فالتكامل الاقتصادي الوطني؛ يقوم على أســـاس التقييم الفعّال والتبادل الإنتاجي بين الوحدات الأساســـية داخل الدولة الواحدة، وذلك بتبنّي سياســـات اقتصاديـــة وتدابيـــر إدارية لضمـــان التحولات الاقتصاديـــة، التي تؤدي إلى تحقيـــق الخطط الاقتصادية المرسومة للدولة.

أما التكامل الاقتصادي بين الـــدول؛ فيُعْرَف بالتكامل الإقليمي؛ حيث يهدف إلى إزالة كلّ القيود التي تعيق عملية الاندماج الاقتصادي المترتبة على تبادل السلع والخدمات، من أجل الاســـتفادة من التنوع الموجود بين الدول، وتغطية العجـــز أو النـــدرة من النواحـــي الأخـــرى. إلا أنّ التدابير والشـــروط الموضوعة على عمليات التكامـــل الاقتصادي الإقليمـــي تختلف من منطقة إلى أخـــرى باختلاف العوامل الجغرافيـــة والبيئيـــة والثقافات الاجتماعيـــة، فضلاً عن الأنظمة والقوانين المحُتَكَم إليها.

وتجـــدر الإشـــارة هنا؛ إلـــى أنّ التكامـــل الاقتصادي بنوعيه- ســـابقي الذكر- ليس بديـــلاً للتنمية الاقتصادية، سواء كانت تنمية وطنية شـــاملة أو تنمية مستدامة؛ بل هو عملية استمرارية وذات درجة أعلى من التنمية الاقتصادية. من أجل ذلك؛ لا يمكـــن تحقيق التكامل الاقتصادي إلا بعد اكتمال إجراءات اقتصادية مختلفة، وإنشـــاء هيئات متنوعة، والتـــي تتمثل في مراحـــل التكامل الاقتصـــادي، وبخاصة الإقليمي منه.

٢) مراحل التكامل الاقتصادي:

عملية التكامل الاقتصـــادي الإقليمي (بين الدول) تتمّ من خلال خمس مراحل متتالية؛ حيث يُتغلب على مجموعة من العوائـــق في كلّ مرحلة حتى يتحقق التكامل الاقتصادي الكامل. فيمـــا يلي عرض مختصر لهـــا؛ لأهميتها في فهم

(١) Advanced American Dictionary at OxfordLearnersDictionaries.com https://www.oxfordlearnersdictionaries.com/definition/american_english/integration

(٢) كفية قسميوري، التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي كأداة لتدعيم الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة اليونان خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥م. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، ٢٠١٦م.

(٣) مفهوم التكامل الاقتصادي، الموسوعة السياسية. شوهد بتاريخ ٢٠٢٠/٠٤/٢٠م، على الرابط: https://political-encyclopedia.org/dictionary/

(٤) عبيد حداد، حامد، التكامل الاقتصادي والتنسيق الصناعي العربي دراسة تحليلية، "مجلة كلية الآداب"، العدد ٩٩.

موضوعنا الأساسي واستيعابه بشكل أفضل[1].

أ- **إنشاء منطقة تجارة حرة:** تُعتبر اللبنة الأساسية؛ بل الخطوة الأولى لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول، إذْ تهدف منطقة التجارة الحرة إلى مَنْح حرية انتقال السلع والخدمات بين الدول المتعاقدة؛ وذلك من خلال مستويين أساسيين:

١- إلغاء التعريفات الجمركية على تنقل السلع والخدمات بين حدود الدول، أو تخفيضها إلى أدنى مستويات ممكنة.

٢- مَنْح حُرّية التواجد الفعلي أو الافتراضي للشخصيات الطبيعية (الأفراد) والاعتبارية (الشركات) في البلد، من أجل تقديم الخدمات والسلع المتبادلة.

ب- **اتحاد جمركي:** تهدف هذه المرحلة إلى إنشاء اتحاد جمركي بين الدول الأعضاء؛ ولا يَعني إلغاء التعريفات الجمركية في مفهوم التكامل الاقتصادي إزالتها نهائياً، إنما يعني إلغاء التعريفات الجمركية الخاصة بكلّ دولة، ومن ثَمَّ توحيد النظم والتعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء من ناحية وبين العالم الخارجي من ناحية أخرى. وتتم هذه الخطوة بتوحيد التعريفات الجمركية لواردات دول التكتل الاقتصادي عند معدّل معيّن، ثم يتمّ إنشاء صندوق مركزي مُخصَّص لتجميع الإيرادات الجمركية كي تُوَزَّع لاحقاً بين الدول الأعضاء؛ بغرض تعويض الأطراف التي قد تتضرر من عمليات إنشاء الاتحاد الجمركي.

ت- **سوق مشتركة:** تهدف إلى منح حرية تامّة لتنقل عناصر الإنتاج (العمالة، ورؤوس الأموال) بين الدول الأعضاء، وهذا يقتضي التعامل مع الاستثمارات في كلّ دولة، كالتعامل مع الاستثمارات الوطنية، ومن ثَمّ الحصول على الامتيازات والحقوق نفسها، فتستفيد الشركات من الدعم والإعفاءات الضريبية، كما يستفيد الأفراد من الخدمات الاجتماعية المقدمة من الدولة المضيفة، كالصحة والتعليم والضمان الاجتماعي.

ث- **اتحاد نقدي:** تهدف هذه المرحلة إلى توحيد السياسات النقدية، وذلك من خلال صك عملة موحدة، وإنشاء سلطة نقدية مركزية، وهذا يعني توحيد سعر الصرف وأسعار الفائدة واللوائح التنظيمية والرقابية للمصارف التجارية والمؤسسات المالية لجميع الدول الأعضاء.

ج- **الوحدة الاقتصادية:** هذه المرحلة خطوة متقدمة جدّاً في سُلّم التكامل الاقتصادي، فهي تنظم حركة انتقال السلع وعناصر الإنتاج من دول التكتل الاقتصادي، وتطبّق تعرفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي؛ فضلاً عن التنسيق التام بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية الخاصة بالدول الأعضاء.

ح- **التكامل الاقتصادي الكامل:** تتوَحَّدُ في هذه المرحلة السياسات النقدية والضريبية والاجتماعية للدول الأعضاء، كي تصبح كياناً اقتصادياً واحداً، تسيطر عليه سلطة عليا فوق-قومية Supranational، تتمتع بحرية اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء كلها، وتأخذ تلك القرارات صفة الإلزام على الجميع. هذه المرحلة تُتَوِّجُ التكامل الاقتصادي ليبلغ ذروته، ويعطي أُكُله، بحيث ينقل المجتمعات المتحدة إلى الحياة الكريمة والرفاهة الاقتصادية.

هذه المراحل المذكورة بالترتيب أعلاه مهمّة جدّاً في تحقيق التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء، ولكن هناك عوامل تبدو أكثر أهمية في نجاح التكامل الاقتصادي الذي تتوق إليه التكتلات الاقتصادية. وفيما يأتي سنتناول تلك العوامل باختصار شديد.

٣) عوامل نجاح التكامل الاقتصادي:

هناك متطلبات أساسية وعوامل تساعد على نجاح التكامل الاقتصادي، وتُحافظ على مصالح الأطراف أو الدول الأعضاء.

تلك العوامل تتمثل فيما يأتي:

١- **الإطار القانوني:** لا يمكن أن يقوم التكامل الاقتصادي على اتفاقيات شفهية أو معاهدات مبنية على الأعراف والتقاليد، فلابدّ من وجود نصوص قانونية تَحْكُم العلاقات التعاقدية بين الأعضاء، ويشمل الإطار القانوني الاتفاقيات الجماعية، ومواثيق العمل، والتشريعات المشتركة بين الأعضاء.

٢- **الإطار المؤسسي:** يُقْصَدُ به إنشاء مؤسسات واتحادات تُشرف على تطبيق التشريعات والقوانين المُنظِّمة لعملية التكامل الاقتصادي، فضلاً عن حَلّ النزاعات والخلافات البينية بين الدول الأعضاء.

٣- **الاستثمارات المشتركة:** تَوَفُّر الإطار القانوني والمؤسسي ليس كفيلاً بتحقيق التكامل الاقتصادي ما لم

(١) Balassa, B. Trade Creation and Trade Diversion in the European Common Market. The Economic Journal, vol. 77, 1967, pp.1–21.

تكن هناك جهود مبذولة لتحسين المناخ والبيئة الاستثمارية في جميع الدول الأعضاء، وتشجيع القطاع الخاص في المبادرات الاستثمارية، ودعمه من أجل الاستفادة من فرص التكامل نفسها.

٤- **التجارة البينية**: لا تتحقق التجارة البينية إلا بإزالة العقبات والعوامل التي تؤثر على تنقّل السلع والخدمات بين دول التكتل، مما يُعزّز الميزة التنافسية بين المنتجين، ويُوفّر خيارات مُتعددة للمستهلكين، فضلاً عن فُرص العمل والتوظيف الأمثل لعناصر الإنتاج[١].

يتّضحُ لنا من خلال ما سبق؛ أنّ «منطقة التجارة الحرة» هي المرحلة الأولى من مراحل التكامل الاقتصادي في أي تكتل اقتصادي في العالم؛ بل هي خطوة أساسية يُنطَلق منها. ونتيجةً لهذه الأهمية؛ اكتسبت فكرة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية مكانةً كبيرة لدى الاتحاد الإفريقي الذي تولى مسؤولية التأطير والتنظير الفكري والسياسي والاقتصادي والأمني، من أجل النهوض بالقارة وتحقيق حُلم «الوحدة الإفريقية» الذي كان يراود القادة والزعماء الأفارقة منذ بزوغ فجر الثورات التي كانت تطالب بالاستقلال، وما زال إلى يومنا هذا.

ثانيا: منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: الأهمية، التأطير القانوني، وأجندة التنمية الإفريقية:

أ- أهمية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية:

تكمُن أهمية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في كونها ستكون أكبر منطقة تجارة حرة على مستوى العالم منذ تشكيل منظمة التجارة العالمية؛ وذلك بالنظر إلى عدد سكان إفريقيا الحالي البالغ ١,٢ مليار نسمة، والذي يُتوقع له أن ينمو إلى ٢,٥ مليار بحلول عام ٢٠٥٠م. **وتشمل بعض مزايا هذه المنطقة التجارية الحرة الضخمة المتوقعة ما يلي:**

- زيادة التجارة بين الدول الإفريقية، والتي تتراوح حالياً بين ١٥-١٨٪.
- تحفيز الإنتاج من خلال تطوير سلاسل القيمة الإقليمية[٢]، لضمان تحفيز التصنيع والمعالجة الزراعية والأنشطة الأخرى في جميع أنحاء القارة، لتزويد السوق الإقليمية والعالمية على حدٍّ سواء.
- تعزيز قدرات الشركات الإفريقية للوصول إلى الأسواق العالمية.
- تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية والتجارية الإفريقية.

ب- التأطير القانوني ودور الاتحاد الإفريقي:

اعتمدت الدورة العادية الثامنة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي، المنعقدة في أديس أبابا/ إثيوبيا في يناير ٢٠١٢م، قراراً بإنشاء منطقة تجارة حرة قارية بحلول عام ٢٠١٧م كتاريخ إرشادي، ولكن مع الأسف لم يتمّ الوفاء بهذا الموعد النهائي لأسبابٍ ليس المقام مناسباً لذكرها[٣].

سَتلتَفّ حول اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية جميع الدول الأعضاء، البالغ عددهم ٥٥ دولة، وهم جميع دول القارة الإفريقية أعضاء الاتحاد الإفريقي. ويُتوقّع لهذه المنطقة التجارية الحرة أن تُغطي سوقاً ضخمة قد تكون الأولى على مستوى العالم من حيث حجم التبادل التجاري ونطاق التسويات المالية؛ إذ تَضُمّ أكثر من ١,٢ مليار شخص، بما في ذلك الطبقة المتوسطة المتنامية، وإجمالي ناتج محلي يبلغ أكثر من ٣,٤ تريليونات دولار أمريكي. أمّا من حيث عدد البلدان المشاركة فستكون اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية أكبر منطقة تجارة حرة في العالم.

تُشيرُ تقديرات اللجنة الاقتصادية لإفريقيا UNECA إلى أنّ اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية لديها القدرة على تعزيز التجارة بين الدول الإفريقية بنسبة قد تصل إلى ٥٢,٣٪ عندما تُلغَى رسوم الاستيراد، وستُضاعَف هذه التجارة بشكلٍ كبير إذا خُفِّضت- أيضاً- الحواجز غير الجمركية أو أُلغِيت تماماً.

إذا؛ فما دور الاتحاد الإفريقي الفعلي في تأسيس هذه الاتفاقية الفريدة من نوعها؟

يُستخدم في مجال إدارة الأعمال للتعبير عن مجموعة النشاطات التي تؤدّيها شركة تعمل في صناعة مُحدّدة من أجل تقديم مُنتج ذي قيمة (بعبارة أخرى سلعة و/ أو خدمة) للسوق. انظر: موسوعة ويكيبيديا. – قراءات إفريقية.

(١) تكامل اقتصادي، موقع معرفة: شوهد بتاريخ ٤/٤/٢٠٢٠م، على الرابط: https://www.marefa.org/تكامل_اقتصادي#cite_note-1

(٢) سلسلة القيمة (بالإنجليزية: Value Chain): مصطلح

(٣) منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: دليل مركز القانون التجاري TRALAC، ط٦، نوفمبر ٢٠١٩م: https://www.tralac.org/publications/article/13997-african-continental-free-trade-area-a-tralac-guide.html

مع ظهور التحديات المعاصرة، وأهمها مظاهر العولمة الاقتصادية والسياسية، قرّر القادة الأفارقة إعادة هيكلة منظمة الوحدة الإفريقية وأجهزتها المختلفة كي تكون أكثر مواكبةً للأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتعكس تحديات العالم المتغير[١]، وما يهمنا هنا هو أعمال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية التي انبثقت منها منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

تبنّت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية- بمنظمة الوحدة الإفريقية قبل أن تتحول إلى الاتحاد الإفريقي- استراتيجيات اقتصادية عديدة ومفاهيم اجتماعية متنوعة، والتي ستؤدّي في مجملها إلى الاندماج والوحدة الشاملة؛ وأهمها التكامل الاقتصادي بين دول القارة.

لقد ذكرنا سابقاً أنّ تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي ينطلق من مرحلة إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الدول الأعضاء، وهذا لابدّ أن يسبقه إنشاء سوق قارية موحدة تضمّ جميع سكان القارة الإفريقية الذين يتجاوز عددهم مليار ومئتي مليون نسمة تقريباً، بمخرجات اقتصادية قد تصل إلى ٢,٢ تريليون دولار أمريكي. فحسب تقديرات الخبراء؛ فإنّ مرحلة الانتقال إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ستعطي دفعة قوية للتجارة البينية للدول الإفريقية بنسبة تبلغ ٣٣٪ تقريباً[٢].

وفي قمّة الاتحاد الإفريقي، المنعقدة في أبوجا/ نيجيريا عام ١٩٩١م، وَقَّعَت الدول الإفريقية على اتفاقية إنشاء «منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية»، ولكنّها نُفِّذَت بالقرار الصادر من الاتحاد الإفريقي في عام ٢٠١٢م، والذي حثّ على تعجيل إنشاء أو إطلاق منطقة التجارة الحرة القارية في مدة أقصاها ٢٠١٧م كتاريخ إرشادي؛ لتكون لَبِنَة أساسية ضمن خُطَط الاتحاد الإفريقي في رؤية ٢٠٦٣م التنموية؛ لتبعث آمالاً في تحقيق رؤية إفريقيا التي يصبو إليها الأفارقة جميعاً، وهي بذلك ستُسْهِم في الحدّ من الفقر، وإنشاء فُرص عمل، وتحقيق الازدهار والرفاهية الاقتصادية[٣].

إنّ الدورة العادية الثامنة لمؤتمر رؤساء دول الاتحاد الإفريقي وحكوماته، التي عُقِدَت في أديس أبابا/ إثيوبيا في يناير ٢٠١٢م، تحت رمز Assembly/AU/Dec. ٣٩٤ (XVIII)، أجازت خطة العمل التي تهدف إلى تعزيز التجارة الإفريقية البينيّة من خلال تعزيز سبع نقاط رئيسة تسهيلاً لعملية الإنشاء والمتابعة، وهي: السياسة التجارية، والقدرة الإنتاجية، والبنية التحتية المتعلقة بالتجارة، والتسهيلات التجارية، وتمويل التجارة، وتوفير معلومات حول التجارة وعوامل تكامل السوق. ونصّت الاتفاقات على أنّ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية سوف تضم ٥٤ دولةً إفريقية بمجمل سكان يتجاوز مليار نسمة بناتج قومي يبلغ أكثر من ٣,٤ تريليونات دولار أمريكي. كما أُسْنِدَ إلى وزراء التجارة لدول الاتحاد الاستعداد لإنهاء المفاوضات الخاصة بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية بحلول عام ٢٠١٥م[٤].

ت- هل تتلاءم منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية مع أجندة التنمية الإفريقية؟

في القمة الاستثنائية العاشرة لجمعية الاتحاد الإفريقي، المنعقدة في تاريخ ٢١ مارس ٢٠١٨م في كيغالي/ رواندا، وُقِّع على اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، ولكنها دخلت حيّز التنفيذ في تاريخ ٣٠ مايو ٢٠١٩م.

تتمثل الأهداف الرئيسية لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في الآتي:

- إنشاء سوق حرّة قارية موحّدة للسّلع والخدمات.
- تسهيل حركة رجال الأعمال والاستثمارات.
- توسيع التجارة البينية الإفريقية عبر الجماعات الاقتصادية الإقليمية والقارية بشكلٍ عام.
- تعزيز القدرة التنافسية ودعمِ التحول الاقتصادي.

وتجدُر الإشارة هنا؛ إلى أنّ الاتفاقية اعترفتْ رسمياً بثماني مجموعات وهيئات اقتصادية إقليمية قائمة حالياً، على أن تستمرّ في عملها كتجمعات مناطقية أو إقليمية

(١) لمحة تاريخية عن الاتحاد الإفريقي، موقع الاتحاد الإفريقي الرسمي، شوهد في ٢٠٢٠/٠٤/٠٦م: https://au.int/ar/historyoau-and-au

(٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة التنفيذية الثامنة والستون، البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت، جينيف، ٢٢ يونيو ٢٠١٩م.

(٣) تحديث حول منطقة التجارة الحرة القارية، تقرير مرحلي عن منطقة التجارة الحرة القارية. منشورات الاتحاد الإفريقي، الرقم المرجعي: EA 12717.

(٤) تحديث حول منطقة التجارة الحرة القارية، تقرير مرحلي عن منطقة التجارة الحرة القارية. منشورات الاتحاد الإفريقي، الرقم المرجعي: EA 12717، صفحة رقم (١).

تخدم اقتصاديات الدول المنشـئة لها؛ إلا أنها سوف تكون ضمـن حلقات منطقة التجـارة الحرة القاريـة الإفريقية. والمجموعـات الاقتصاديـة هي: المجموعـة الاقتصادية لدول وسـط إفريقيا ECCAS، المجموعـة الاقتصادية لدول غرب إفريقيـا ECOWAS، المجموعة الاقتصادية لشرق إفريقيا EAC، والمجموعة الإنمائية لجنوب إفريقيا SADC، والسـوق المشتركة لإفريقيا الشـرقية والجنوبية COMESA، واتحـاد المغـرب العربـي AMU، وتجمّع دول السـاحل والصحراء CEN-SAD، والهيئة الحكومية للتنمية IGAD[1].

إنّ أهـداف اتفاقية منطقـة التجارة الحـرة القارية الإفريقيـة تتقاطع مع أهـداف أجندة الاتحـاد الإفريقي ٢٠٦٣م، التـي تُعتبر إطـاراً إفريقيا للتحـول الهيكلي نحو التنمية الشـاملة والمستدامة، إذْ تهدف الأجندة إلى تسهيل تنفيـذ المبـادرات القاريـة المتمثلة في برنامـج التنمية الصناعية المعَجَّلة لإفريقيا AIDA، وبرنامج تطوير البنية التحتية في إفريقيا PIDA، وبرنامج تعزيز التجارة البينية الإفريقية BIAT، وبرنامج إفريقيا للتنمية الزراعية الشاملة CAADP، فإنشاء اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية، وسوق إفريقية واحدة للنقل الجوي SAATM، وحرية حركة الناس، هي من السـمات الرئيسة لأجندة الاتحاد الإفريقي لعام ٢٠٦٣م.

لـذا؛ ستسـتمر التجارة بيـن الـدول الإفريقية على مسـارات متعددة، ومع تقدم منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية سوف تصبح أكثر توطيداً ووضوحاً.

ثالثا: مراحل تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية:

عندما عزمت الدول الأعضاء الخمس والخمسـون في الاتحاد الإفريقي على إنشـاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، من أجل إنشاء سـوق واحدة على مستوى القارة للسـلع والخدمات؛ وتعزيز حركة رؤوس الأموال؛ وتسـهيل حركة الأشـخاص الطبيعيين والاعتباريـن، واجهت بعض المشـاكل المتعلقة بأسـاليب الإدارة الفعّالة، وذلك بسبب النطاق الواسـع للاتفاقية. بناءً على ذلك؛ قُسِّـمت عملية تنفيذ منطقة التجارة الحـرة القارية الإفريقية إلى: مرحلة تحضيريـة، ومرحلـة مفاوضات، ومرحلـة التصديق على المعاهدة، ومرحلة تشغيلية، ومن ثَمّ مرحلة الانطلاق.

١) المرحلة التحضيرية:

تعتبر المرحلة التحضيرية من أهمّ المراحل في مسيرة فرض منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية؛ حيث أُجْرِيت مفاوضات مكثفة بين رؤسـاء الدول الإفريقية ومفاوضات أيضاً بين الجمعيات والتكتلات الاقتصادية المختلفة، فضلاً عن الهيئات الرسـمية والمؤسسـات ذات الطابع القانوني والتشـريعي بحثاً عن أفضل آليات للانتقـال إلى المرحلة القادمـة، والتي تعدّ مفصلاً أساسـياً لتقييم أعمال اللجان المكلفة بتحضير الدول وتهيئتها بشكل جيد ومناسب.

تختلـف اقتصادات الـدول الإفريقية اختلافـاً كبيراً في الحجم ومسـتويات التنمية الاقتصادية والتنويع، وبدون استثناء؛ تواجه كل الدول تحديات لخلق فرص عمل وتطوير قطاعاتها الصناعية وتنويع قدراتها الإنتاجية، وينطبق ذلك بشكل خاص على الدول الأقلّ نمواً[2]، والتي يبلغ عددها ٣٢ دولةً في إفريقيا، وكانت تتفاوض حول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بشكل موسّع ومطول.

خلال القمّة العاديـة الثانية والثلاثون لجمعية الاتحاد الإفريقي، في أديـس أبابا في فبراير ٢٠١٩م، قدّم الرئيس النّيجري السيد ممادو إيسوفو، الزعيم المكلف بملف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقيـة، تقريراً رصد فيه التقدم والأعمـال المُنجَزة فيما يخـصّ مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقيـة، التي تُعتبر خارطة الطريق لإنهاء

(١) All SACU member states also belong to SADC. South Africa as the most industrialised economy in this sub-region is a key driver of this trade. https://www.imf.org/external/pubs/sub-saharan-africa-regional-/09/ft/fandd/2018 integration-arizala.htm

(٢) منذ عام ١٩٧١م؛ اعترفت الأمم المتحدة بـ(الدول الأقل نمواً) كفئة من الدول التي تُعتبر محرومة للغاية من عمليات التنمية لأسباب هيكلية وتاريخية وجغرافية. وتتميز هذه الدول أيضاً بتعرضها للصدمات الاقتصادية الخارجية، والكوارث الطبيعية، والكوارث التي يتسبب فيها الإنسان أيضاً، فضلاً عن الأمراض المعدية والحروب أحياناً. من أجل ذلك تحتاج الدول الأقلّ نمواً إلى أعلى درجة من الاهتمام والرعاية، حيث تواجه خطر الفقر المدقع، والبقاء في مستنقع التخلف؛ إذْ لا يزال أكثر من ٧٥٪ من سكان الدول الأقل نمواً يعيشون في فقر مدقع. ينظر في:
https://unctad.org/en/Pages/ALDC/Least%20Developed%20Countries/LDCs.aspx

العمـل المتميز في المرحلـة الأولى واختتـام مفاوضات المرحلة الثانية؛ مع مشروع مبادئ توجيهية لمفاوضات حول الخدمات بموجب بروتوكول منطقـة التجارة الحرة القارية الإفريقية بشأن التجارة في الخدمات والسلع[1].

وفي أثناء فعاليات هذه الدورة العادية لجمعية الاتحاد الإفريقـي؛ اعْتُمِدَت المبـادئ التوجيهيـة لوضع جداول الالتزامـات المحددة، وإطـار التعاون التنظيمـي للتجارة فـي الخدمات، ورسـم خارطة الطريق الجديـدة للانتهاء من مفاوضات منطقة التجـارة الحرة القارية الإفريقية مع موعد نهائي مجدد في يونيو ٢٠٢٠م، وفي الوقت ذاته طلبت الجمعية من سـعادة الرئيس محمدو إيسوفو تقريراً مرحلياً عن الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لجمعية الاتحاد، بشأن منطقة التجارة الحرة القاريـة الإفريقية، في موعدٍ أقصاه يوليو ٢٠١٩م[2].

٢) مرحلة المفاوضات:

قُسِّمت مرحلة المفاوضات أيضاً إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: ركّزت على إلغاء التعريفات الجمركية على ٩٠٪ من السـلع المتبادلة بين الـدول الإفريقية؛ إزالة الحواجز غير الجمركيـة (أي الإجراءات الجمركية الطويلة بشـكلٍ مفرط، وتدابير الصحة البشـرية والصحة النباتية المكلِفة، والقواعد المعقّدة وغير المتجانسـة بشأن معايير المنتج ومتطلبـات الترخيص، وما إلى ذلك)؛ تعريف قواعد المنشـأ؛ فضلاً عن آليات إجراء الصفقـات حول التعاون الجمركي والمعالجات التجارية.

المرحلة الثانية: من المفاوضات ركزت على كلّ قرار ذي صلةٍ بالرسـوم الجمركية المتعلقة بالـ١٠٪ المتبقية من السـلع، والتي تمثلها «المنتجات الحسّاسة»، بالإضافة إلى قضايا أخرى، مثل الاستثمارات وسياسات المنافسة وحقوق الملكية الفكرية.

في واقع الأمر؛ إنّ اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية هي عبارة عن بروتوكولات[3] إطارية، تغطي جميع الأنشـطة التجارية الأساسية، فهي تغطي بروتوكول التجارة في السـلع والخدمات والاسـتثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة. تُشـكل البروتوكولات المتعلقة بالتجارة في السلع والتجارة في الخدمات والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة، بالإضافة إلى تسوية المنازعات، جـزءاً لا يتجزأ من اتفاقية منطقة التجـارة الحرة القارية الإفريقية.

وتحتوي كلٌّ من الاتفاقيات المتعلقة بالتجارة في السلع والتجارة في الخدمات على عددٍ من المرفقات، التي تشرح بالتفصيل التخصصات الموضوعية لكلِّ قسم ومرحلة.

تُمثّل المفاوضات بشـأن التجارة في السـلع والتجارة في الخدمات القواعد المتعلقة بتسـوية النزاعات «المرحلة الأولى» لفـرض منطقة التجارة الحـرة القارية الإفريقية؛ مع اسـتمرار المفاوضات حول عدد مـن القضايا الأخرى، مثل الامتيازات الجمركية؛ وقواعد المنشـأ للسلع؛ وجداول الالتزامات المحددة للخدمات.

ولضمان تنفيذ هـذه الاتفاقيات علـى الوجه الأكمل وبالطريقة المُثلـى؛ أُدْرِجت القوانين والضوابط في ملاحق خاصة بكلّ قسم وهيئة مكلفة بتنفيذ جزئية محددة.

وسنتناول تلك الملاحق بشكلٍ مقتضب من أجل التوضيح:

الملحق الخاص ببروتوكول التجارة في السلع:

يحتوي على: جداول امتيازات التعرفة؛ وقواعد المنشأ؛

(١) تقرير عن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، لمحمدو إيسوفو، رئيس دولة النيجر. الجمعية العمومية للاتحاد الإفريقي، الدورة العادية الثانية والثلاثون ١٠-١١ فبراير ٢٠١٩م، أديس أبابا، إثيوبيا. انظر:
https://www.tralac.org/documents/resources/african-union/2830-report-on-the-afcfta-by-mahamadou-issoufou-with-annexes-february-2019/file.html

(٢) قرار جمعية الاتحاد الإفريقي بشأن منطقة التجارة الحرة القارية للاتحاد الإفريقي- فبراير ٢٠١٩م. انظر:
https://www.tralac.org/documents/resources/african-union/2832-au-assembly-decision-on-the-afcfta-february-2019/file.html

(٣) البروتوكول: مسوّدة أصلية تصاغ على أساسها معاهدة أو اتفاقية، أو وثائق ومحاضرُ الاتّفاقات. أما في العُرف السياسي: فالبروتوكولات هي أصول وقواعد مُتَّبعة في الشؤون الدبلوماسية. أما في المفهوم القانوني فإن البروتوكول هو: اتفاقية دولية تكمّل أو تحسّن معاهدة ما، أو أنه ملحق بمعاهدة ما، وقد يُطلق على الأصول أو القواعد التي يرجع إليها الأطراف عند الاختلاف في تفسير المعاهدة المبرمة. انظر: قاموس المعاني، تعريف ومعنى بروتوكول في معجم المعاني الجامع- معجم عربي عربي. شوهد بتاريخ ١٩/٤/٢٠٢٠م: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar

والتعاون الجمركي والتبادل؛ والمساعدة الإدارية؛ وتسهيل التجارة؛ والحواجز غير الجمركية؛ والعوائق الفنية للتجارة؛ وتدابير الصحة والصحة النباتية؛ والعبور الحرّ (تنقّل الأفراد والبضائع)؛ والعلاجات التجارية (وهي عبارة عن مبادئ توجيهية بشأن تنفيذ العلاجات التجارية).

الملحق الخاص ببروتوكولات التجارة في الخدمات:

يحتوي على: جداول الالتزامات المحددة؛ وقوانين الإعفاء (حالات) الدول الأوْلى بالرعاية؛ وخدمات النقل الجوي؛ وقائمة القطاعات ذات الأولوية؛ ووثيقة إطارية للتعاون التنظيمي.

الملحق الخاص ببروتوكولات الإجراءات المتعلقة بتسوية النزاعات:

احتوى على: توضيح إجراءات عمل الهيئة المختصة بهذا الشأن؛ ومراجعة الخبراء؛ وضوابط إنشاء مدونة قواعد السلوك للمحكمين والمحاضرين.

التفاوض بشأن امتيازات التعريفة الجمركية بين الدول الأعضاء ما زال يحتاج إلى شيء من التوضيح والتأكيد؛ بل على الجهات المسؤولة الانتهاء من المفاوضات حول قواعد المنشأ في أقرب وقت ممكن. وبالنسبة للتجارة في الخدمات فلا يزال يتوجّب التفاوض حول الالتزامات المحددة لجميع الأطراف.

ركّزت الاتفاقية في هذه المرحلة- غالباً- في تحديد إطارها القانوني. وسيتعين على البرلمانات الوطنية الإفريقية أن تُصَدِّق على النص المحدد للاتفاقية، وسيبدأ نفاذها عند بلوغ عدد ٢٢ دولةً تودع وثائق التصديق رسمياً. بعد ذلك؛ ستبدأ المرحلة الثانية (الحساسة) من المفاوضات، حيث ستتم مناقشة القضايا التالية، ضمن أمور أخرى: مصادر التمويل والاستثمارات؛ آليات التعويض؛ تعريف «المنتجات الحساسة» التي سيتمّ إعفاؤها من إلغاء التعريفات.

في غضون ذلك؛ من المأمول أن يجري إنشاء الأمانة العامة من أجل إدارة مرحلة تنفيذ الاتفاق. وستُحَدّد الخيارات والقرارات المذكورة أعلاه فرصة تشكيل كُتْلة إقليمية متماسكة، يمكن أن تُسْهِم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإفريقيا، وتُسَهّل اندماجها في الاقتصاد العالمي.

أما المرحلة الثانية من المفاوضات؛ فتشمل: الاستثمار وسياسة المنافسة وحقوق الملكية الفكرية. ومن المتوقع أن تكتمل مفاوضات المرحلة الثانية، ومسودات نصوص اتفاقيات الاستثمار وسياسة المنافسة وحقوق الملكية الفكرية، بحلول يناير ٢٠٢١م.

كالعادة؛ أُودِعت كلّ الضوابط والقوانين المتعلقة بسياسة المنافسة وحقوق الملكية الفكرية وغيرها في ملحق واحد سُمِّي بـ«ملحق بروتوكول الاستثمار». على الرغم من انخفاض مستويات التجارة داخل إفريقيا فإنّ مسألة الامتيازات الجمركية مسألة حساسة بالنسبة للدّول الأقلّ نموّاً، فلا تزال عائدات التعريفة الجمركية مصدراً مهماً لإيرادات الحكومات لهذه الفئة من الدول، ولا تزال التعريفة الجمركية تُعدّ إجراءً مهماً للحدّ من منافسة الواردات، ومن ثَمّ حماية صناعاتها المحلية.

يُلخّص الجدول رقم (١) طرق التفاوض بخصوص الامتيازات التعريفية التي اتُّفق عليها. الأسلوب الهندسي المتغير هو أحد المبادئ الأساسية المنصوص عليه في الاتفاقية، وهذا يعني أنّ جميع الدول الأعضاء تهدف إلى تحقيق نفس المستوى من تحرير التعريفات، وبالتالي فإنّ الدول الأعضاء وافقت على أنّ ٩٠٪ من خطوط التعريفات يجب تحريرها. في هذا الصدد؛ صُنِّفَت الدول إلى ثلاث مجموعات، وهي: المجموعة الأولى تضمّ الدول الأقلّ نموّاً، والمجموعة الثانية تضمّ الدول النامية، بينما المجموعة الثالثة تضمّ مجموعة الستة G٦، وهي المجموعة الأكثر نموّاً في القارة.

للمجموعة الأقل نموّاً ١٠ سنوات لتحقيق التحرير التجاري من التعريفات الجمركية بنسبة ٩٠٪، بينما للدّول النامية ٥ سنوات. كما تنقسم الـ١٠٪ المتبقية من بنود التعرفة إلى فئتين؛ يمكن تخصيص ٧٪ منها للمنتجات الحساسة و٣٪ من خطوط التعريفات يمكن استبعادها من التحرير بالكامل. يحقّ للدول الأقل نموّاً ١٣ سنة لإلغاء التعريفات على المنتجات الحساسة، وقد تحتفظ بتعريفاتها الحالية للسنوات الخمس الأولى أملاً في أن تُحَرَّرَ بشكل كامل خلال السنوات الثماني المتبقية. أما الدول النامية فلديها عشر سنوات لإلغاء التعريفات الجمركية على المنتجات الحساسة، وقد تحتفظ أيضاً بالنظام الجمركي الراهن، ويبدأ التحرير الكامل في العام السادس. ويجوز لكلٍّ من الدول الأقل نموّاً والدول النامية أن تستثني ٣٪ من بنود التعريفة الجمركية، ولكن المنتجات المستثناة لا تتجاوز ١٠٪ من إجمالي تجارتها.

أما دول مجموعة الستة G٦؛ فهي الدول التي تتمتع اقتصاداتها بنموٍّ يُعتبر أفضل من مثيلاتها في القارة، ولها

اعتبارات خاصة تميّزها عن غيرها، وتلك الدوَل هي: إثيوبيا ومدغشقر ومالاوي والسودان وزامبيا وزيمبابوي. هذه الدول قد جادلت كثيراً أثناء المفاوضات، وبرهنت على أنها تواجه تحديات إنمائيــة محددة، ومن ثَمّ تمكنــت من تأمين فترة أطول تصل إلى ١٥ ســنة من الخفض التدريجي. أمّا كيفية تقســيم نســبة الـ١٠٪ المتبقية بين المنتجات الحساســة والمســتثناة؛ فلم يتمّ تحديده بعد. على الرغم من أنّ دولتي أنغولا وساوتومي وبرينسيبي من المقرر أن تخرجَا من دائرة الــدول النامية بدْءاً عــام ٢٠٢١م وإلى ٢٠٢٤م، إلا أنهما لم تُدْرَجا في قائمة المجموعة الأفضل نُمُوّاً بعد.

الجدول (١): طرق التفاوض بخصوص الامتيازات التعريفية

التصنيف	الدول الأقل نمواً	الدول النامية	دول مجموعة الستة G6
التحرير الكامل	٩٠٪ من الخطوط التعريفية	٩٠٪ من الخطوط التعريفية	٩٠٪ من الخطوط التعريفية
	١٠ سنوات تخفيض	٥ سنوات تخفيض	١٥ سنة تخفيض
المنتجات الحساسة	٧٪ من الخطوط التعريفية	٧٪ من الخطوط التعريفية	
	تخفيض تدريجي لمدة ١٣ عاماً (يمكن الحفاظ على التعريفات الحالية خلال السنوات الخمس الأولى، أي التخفيض التدريجي بدءاً من السنة ٦)	تخفيض تدريجي لمدة ١٠ أعوام (يمكن الحفاظ على التعريفات الحالية خلال السنوات الخمس الأولى، أي التخفيض التدريجي بدءاً من السنة ٦)	لم تُحدد بعد
المنتجات المستثناة	٣٪ من الخطوط التعريفية	٣٪ من الخطوط التعريفية	لم تُحدد بعد

المصدر: Trudi Hartzenberg 2019

هذه المرحلة أيضاً تضمنت إنشاء هيئات مختلفة، متمثلة في مؤسسات ولجان ومنصات أخرى، كلٌّ منها مختــص في جزئية معيّنة ومهتــم بجانب خاص، من أجل التحضير للمراحل التالية، حســب الخطة التي رسمها الاتحاد الإفريقي لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية.

فيما يأتي سنتناول تلك الهيئات بشيء من التفصيل:

مؤسسات منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية:

تمثل المؤسسات التي أُنشئت في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وسُلُطاتها حلاً وسطاً بين: الترتيبات المؤسسية النموذجية لاتفاقية التجارة الحرة القائمة بذاتها؛ واتفاقية التجــارة الحرة القارية الإفريقية كمشــروع رائد للاتحــاد الإفريقي في إطار جدول الأعمال لأجندة ٢٠٦٣م. لا تَنُصّ الاتفاقية التأسيســية على أنّ هذا الترتيب سيكون شــخصاً قانونياً- كما هو الحال في العديد من الجماعات الاقتصادية الإقليمية، بما في ذلك SADC و EAC- يوفر بُنْية مؤسَّسِّــية لهذا الترتيب. والجدير بالذكر؛ أنّ المؤسسة الرئيســة والمهمة هي الجمعية، ويُقصد بها جمعية الاتحاد الإفريقي.

وفيما يأتي ســنعرض المؤسســات الفرعية التي تمثل الإطار القانوني والشرعي والتنفيذي لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

- **الجمعيــة:** هي جمعية الاتحــاد الإفريقي التي تضمّ جميع رؤســاء دول الاتحاد الإفريقي، وليس فقط رؤســاء الــدول الأطراف في الاتفاقية. وهي تقوم بدور الإشــراف والتوجيــه في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وهي الهيئة المســؤولة عن صُنع القرارات لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

- **مجلس الــوزراء:** يتألف مجلس الوزراء من وزراء التجارة أو غيرهم من المرشحين من الدول الأطراف. يتمتع المجلس بسُــلْطة اتخاذ القرارات بشــأن جميع الأمور بموجب اتفاقية منطقــة التجارة الحرة القارية الإفريقية، ويعمل بالتعاون مع أجهزة الاتحاد الإفريقي ومؤسســاته ذات الصلة. ويُقَــدِّم تقاريره إلى الجمعية العامة من خلال المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي، كما أنه مخــوّل أيضاً بتقديم توصيــات إلى الجمعية لاعتماد تفســيرات موثوقة للاتفاقيــة. هذا المجلس منفصــل عــن وزراء التجــارة في الاتحــاد الإفريقي AMOT وليس تابعاً له.

- **لجنــة كبار المسؤولين التجاريين:** تتألف هذه اللجنة من أمناء دائمين أو مسؤولين آخرين تُعَيّنهم الدول الأطراف، هذه اللجنة لا يمكن أن يُسْــتَغنى عنهــا في تطوير البرامج وخُطط العمل لتنفيذ اتفاقيات منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

- **أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية:** هي الجهاز الإداري لتنسيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وتنفيذها، واخْتيرتْ مدينة «أكرا» عاصمة غانا لتكون مقر الأمانة العامة.

- **آلية تسوية النزاعات:** اسْتُنسِخت آلية تسوية المنازعات تقريباً من نظام تسوية المنازعات لمنظمة التجارة العالمية، مع قليل من التعديلات اللازمة، وتظهر المبادئ والإجراءات في بروتوكول مخصّص لهذا الغرض، وفقط الدول الأطراف في معاهدة إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية هي التي ستكون قادرةً على تقديم الطلبات للجنة المختصة بذلك، ولا يُقبل تدخل جهات خاصة أو أطراف خارجية.

لجان منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية:

أنشأت بروتوكولات اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية لجاناً فنيّةً مختلفة لتساعد في تنفيذ الاتفاقية بسلاسة ودقة عالية. تتألف اللجان من ممثلين مُعَيّنين من الدول الأطراف، **وتنقسم تلك اللجان إلى لجنتين أساسيتين، هما:**

١- **لجنة التجارة في السلع:** تُسَهّل تشغيل بروتوكول التجارة في السلع المتداولة في المنطقة، وسوف تُنشئ اللجنة لجاناً فرعية مسؤولة عن تفعيل مُرفقات بروتوكول التجارة في السلع، الذي يهدف إلى تحقيق التعاون الجمركي وتيسير التجارة من خلال اللجان الفرعية للعبور (حرية تنقّل الأفراد والسلع)، واللجنة الفرعية للحواجز غير الجمركية (وحدة تنسيق الحواجز غير الجمركية)، واللجنة الفرعية المعنية بالصحة العامة والصحة النباتية. كما تسعى إلى إزالة العوائق الفنية للتجارة اللجنة الفرعية عن طريق قواعد التوجيه الفرعية، فضلاً عن المعالجات التجارية المختلفة.

٢- **لجنة التجارة في الخدمات:** هذه اللجنة من مهامها تسهيل تشغيل البروتوكول المتعلق بالتجارة في الخدمات بصفة عامة. ولتحقيق هذا الهدف؛ أوصت مفوضية الاتحاد الإفريقي بإجراء أبحاث متخصصة لإعداد دراسات جدوى في مجالات مختلفة للتعرف على الفُرَص والتحديات التي قد تواجه هذا المشروع. وبالتالي؛ اخْتُصِرت الأبحاث على خمس دراسات حالة تتمثل في الآتي: دراسة حالة في مجال الخدمات المصرفية في نيجيريا، ودراسة عن خدمات النقل في إثيوبيا، ودراسة حول خدمات الاستعانة بمصادر خارجية أو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتجهيز الأعمال التجارية وذلك في السنغال، ودراسة عن خدمات التعليم في أوغندا، وأخيراً دراسة عن الخدمات الثقافية في بوركينا فاسو. الغرض من هذه الدراسات هو جمع المعلومات عن أفضل الممارسات في مجال صادرات الخدمات الناجحة في تلك الدول المختارة. وأشارت النتائج الأوّليّة لهذه الدراسات إلى أنّ قطاع الخدمات في الدول الإفريقية ينطوي على فُرَص كبيرة لمنطقة التجارة الحرة القارية، وبخاصة البلدان غير الساحلية والجزر الصغيرة، التي ستستفيد من فرصة إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية من خلال المشاركة الفعّالة في حركة التجارة الإقليمية والدولية[1].

منصات أخرى تابعة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية:

هناك منصات أخرى سوف يجري إنشاؤها لمساندة الأقسام المختلفة واللجان الفرعية، من أجل تحقيق الأهداف المرسومة في المعاهدة الأساسية. **وهذه المنصات هي:**

- **مرصد التجارة الإفريقية:**

يهدف مرصد التجارة الإفريقية ATO إلى إنشاء بوابة معلومات تجارية على مستوى القارة، لتسهيل التجارة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي، ودعم عجلة تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. ستسعى منظمة التجارة العالمية إلى جمع البيانات المتعلقة بالتجارة من الدول الأعضاء، وتوفير معلومات تجارية لكلٍّ من المتعاملين في السوق والوكالات الحكومية وغير الحكومية. كما ستسعى منظمة التجارة العالمية إلى تضمين تجارة الخدمات، ومؤشرات أسعار الصرف والقدرة التنافسية، فضلاً عن بيانات الضرائب الداخلية وبيانات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وذلك لاعتماد منطقة التجارة الحرة الإفريقية هذا النموذج من غير تغييرات كبيرة تُذكر.

- **آلية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على الإنترنت للإبلاغ عن الحواجز غير التعريفية ورصدها والقضاء عليها:**

توفر آلية التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية للإبلاغ والرصد والقضاء على الحواجز غير التعريفية تسهيلاً للبلاغات عبر الإنترنت عن الحواجز غير التعريفية المحددة NTBs، بما في ذلك إعداد التقارير عبر الرسائل القصيرة، حيث يُمكن الوصول

(١) تحديث حول منطقة التجارة الحرة القارية، تقرير مرحلي عن منطقة التجارة الحرة القارية. منشورات الاتحاد الإفريقي، الرقم المرجعي: EA ١٢٧١٧- مرجع سابق.

إلى NTBs المبلغة وحالتها في المجال العام. الصفحات الإعلامية المتنوعة على الموقع، بما في ذلك الأسئلة الشائعة، ستساعد في استخدام النظام، وستتلقّى جهات الاتصال في البلد المُبلِّغ والبلد المستجيب، وأمانة اتفاقية التجارة الحرة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، إخطارات الحواجز غير التعريفية بشكلٍ فعّال.

٣) مرحلة التصديق على المعاهدة:

دخلت اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية حيّز التنفيذ في تاريخ ٣٠ مايو ٢٠١٩م، بالنسبة للدّول التي قدّمت وثائق تصديقها قبل هذا التاريخ. وحسب المادة ٢٣ من الاتفاقية سيبدأ نفاذ الاتفاقية بعد ٣٠ يوماً من إيداع وثيقة التصديق لدى رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي- الوديع المعيّن لهذا الغرض-، وهي خطوةٌ أساسية لدخول اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية. في تاريخ ٢٩ أبريل ٢٠١٩م؛ قدّمت سيراليون وثائق تصديقها لدى الوديع، مما مهّد الطريق لدخول اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية حيّز التنفيذ[١].

أمّا نيجيريا وبنين؛ فوقّعتَا على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، أثناء الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لجمعية الاتحاد الإفريقي، المنعقدة خصيصى بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في نيامي/ عاصمة النيجر بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١٩م، التي تميزت بإطلاق المرحلة التشغيلية لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

إنّ دولة إريتريا هي الوحيدة- من بين ٥٥ دولةً عضواً في الاتحاد الإفريقي- التي وقعت فقط على الاتفاقية في هذه القمة؛ لكنها لم توقع بعدُ على وثيقة التصديق.

إنّ الدول الثمانية والعشرين (٢٨) التي أودعت وثائق تصديقها على منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، لدى رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، هي: غانا وكينيا ورواندا والنيجر وتشاد وجمهورية الكونغو وجيبوتي وغينيا ومملكة إسواتيني[٢] ومالي وموريتانيا وناميبيا وجنوب إفريقيا وأوغندا وكوت ديفوار (ساحل العاج) والسنغال وتوغو ومصر وإثيوبيا وغامبيا وسيراليون والجمهورية الصحراوية وزمبابوي وبوركينا فاسو وساو تومي وبرينسيبي وغابون وغينيا الاستوائية وموريشيوس.

أمّا الكاميرون؛ فوافقت رسمياً على التصديق على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠١٩م؛ أما إيداع وثيقة تصديقها لدى مفوضية الاتحاد الإفريقي فما زال معلّقاً[٣].

٤) المرحلة التشغيلية:

في ٧ يوليو ٢٠١٩م؛ شهدت القارة الإفريقية حدثاً تاريخياً ومناسبةً بالغة الأهمية؛ إذْ عَقَد فيه الاتحاد الإفريقي القمة الاستثنائية الثانية عشرة في نيامي/ عاصمة النيجر. شهدت هذه القمة الإطلاق الناجح للمرحلة التشغيلية لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. وانبثق عن هذه القمة اعتماد اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، التي سبق أن بدأت إجراءات التوقيع والتصديق عليها في ٢١ مارس ٢٠١٨م في كيغالي، ومن ثَمّ دخلت حيّز التنفيذ في ٣٠ مايو ٢٠١٩م[٤].

تضمّن حفل الإطلاق «نداء شرف» تَمّ خلاله الإعلان عن الدول الـ٢٧ التي صدّقت على وثائق اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية حتى تاريخ ٧ يوليو ٢٠١٩م، كما أُعلِن عن ٢٨ دولةً قد وقّعت على الاتفاقية ولكن لم تُصَدّق عليها بعد، بالإضافة إلى ذكر دولة عضو واحدة لم تُوقّع بعدُ على اتفاقية منطقة التجارة الحرة، ألا وهي إريتريا- كما أشرنا سابقاً. ثُمّ أُعلِن عن لوحة تذكارية للاحتفال بهذه المناسبة، وتمّ اختيار دولة غانا لاستضافة

---

(١) African Continental Free Trade Area (AfCFTA) Legal Texts and Policy Documents, TRALAC: https://www.tralac.org/resources/by-region/cfta.html, شوهد بتاريخ ٢٠٢٠/٠٤/٢٨م

(٢) مملكة إسواتيني: عاصمتها مبابان، تُعرف سابقاً باسم مملكة سوازيلاند، وهي مملكة إفريقية داخلية تحيط بها جنوب إفريقيا من الشمال والجنوب والغرب، وموزمبيق من الشرق، خضعت لحماية بريطانية، ثم لنفوذ اتحاد جنوب إفريقيا، وهي مستقلة الآن، وإنتاجها يتمثل في الأرز والذرة وقصب السكر والقطن. موقع بي بي سي، شوهد بتاريخ ٢٠٢٠/٠٤/٢٣م. https://www.bbc.com/news/world-africa-43821512

(٣) قائمة الدول التي وقّعت أو صادقت على اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، منشورات الاتحاد الإفريقي، في تاريخ ٢٠١٩/٠٧/١٦م. https://www.tralac.org/documents/resources/cfta/3009-agreement-establishing-the-afcfta-status-list-july-2019/file.html

(٤) انطلاق المرحلة التشغيلية لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، موقع الاتحاد الإفريقي الرسمي. شوهد بتاريخ ٢٠٢٠/٠٤/٢٣م، على الرابط: https://au.int/en/articles/operational-phase-african-continental-free-trade-area-launched

أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية[١].

تميزت قمة إطلاق المرحلة التشغيلية باعتماد خمس أدوات تشغيلية رئيسة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية(٢)، وهي:

١- **قواعد المنشأ:** هي نظام يحكم الشروط التي يمكن بموجبها تداول منتج أو خدمة معفاة من الرسوم الجمركية في جميع أنحاء المنطقة المحددة.

٢- **امتيازات التعريفة:** اتفقت الدول الموقعة على المعاهدة على أنه يجب أن يكون هناك تحرير للتعريفة بنسبة ٩٠٪، حتى ١ يوليو ٢٠٢٠م كموعد نهائي. وسيستمر هذا التعاقد على مدى ١٠ سنوات، مع فترة انتقالية مدتها ٥ سنوات، سيكون هناك ٧٪ إضافية «للمنتجات الحساسة» أو الأساسية التي يجب تحريرها.

ولكن في تاريخ ٢٠٢٠/٤/٢٨م أُجِّل تاريخ انطلاق اتفاقية منطقة التجارة الحرة هذا، بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد، ولم يُحَدَّدُ موعد آخر بعدُ[٣].

٣- **الآلية الإلكترونية لرصد الحواجز غير التعريفية والإبلاغ عنها وإزالتها:** الحواجز غير التعريفية هي عائق كبير للتجارة داخل إفريقيا، سواء كانت مادية كالبنى التحتية الضعيفة، أو إدارية كسلوك مسؤولي الجمارك، وستتم مراقبتها بشكلٍ فعّال لضمان التخلص منها.

٤- **نظام الدفع والتسوية لعموم إفريقيا:** لتسهيل المدفوعات في الوقت المحدد وبالكامل، من خلال ضمان إجراء المدفوعات بالعملة المحلية. وفي نهاية العام ستكون هناك تسويات صافية في العملات الأجنبية، مع التأكد من المدفوعات وبشكلٍ صحيح؛ من أجل تعزيز ثقة النظام.

٥- **مرصد التجارة الإفريقي:** هي بوابة معلومات تجارية لمعالجة العوائق التي تواجهها التجارة في إفريقيا بسبب نقص المعلومات حول الفرص المتاحة، وتوفر إحصاءات حول التجارة، وكذلك معلومات حول المُصدِّرين والمستوردين في البلدان المختلفة. ستتوفر لدى المرصد التجاري كلّ هذه المعلومات والبيانات الأخرى ذات الصلة التي ستقدمها الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي من أجل تسهيل التجارة في المنطقة.

دور أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية:

ستسهل الأمانة تسيير أعمال منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بكفاءة، وستضع برنامج العمل والميزانية السنوية، وتنفذ قرارات الوزراء ورؤساء الدول والحكومات. وإلى أن تصبح الأمانة التي ستستضيفها غانا تعمل بكامل طاقتها؛ ستكون مفوضية الاتحاد الإفريقي هي الأمانة المؤقتة في ختام أعمال القمة التي أعلنت فيها انطلاق المرحلة التشغيلية، وتقرر بدء التداول داخل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تاريخ ١ يوليو ٢٠٢٠م[٤].

مستوى التجارة البينية الإفريقية الحالي:

في العام ٢٠١٨م؛ كان ١٦٪ من إجمالي صادرات إفريقيا داخل الإقليم، وهو أقل بكثير من معظم المناطق التجارية العالمية. سجلت مساهمات منطقة التجارة في أمريكا الشمالية نسبة ٣٠٪، وآسيا ٦٠٪، وأوروبا ٦٩٪. ومع ذلك؛ فإنّ الاتجاهات طويلة المدى في إفريقيا تشير إلى أنّ معدلات نمو التجارة في تزايدٍ كبير، إذْ ارتفعت التجارة بين الدول الإفريقية من ٧٪ إلى ١٦٪ من إجمالي التجارة الإفريقية من ١٩٩٠م إلى ٢٠١٨م.

خلال هذه الفترة أيضاً؛ تضمنت التجارة البينية الإفريقية بشكلٍ عام محتوى قيماً أكثر من التجارة الإفريقية مع بقية دول العالم، حيث شكّلت السلع المصنعة ٤٠٪ من التجارة البينية في الفترة ٢٠٠٧م-٢٠١٧م، في حين كانت الصادرات إلى بقية دول العالم تتكون إلى حدٍّ كبير من مواد خام وسلع الطاقة مع قليل من السلع المصنعة بنسبة ١٦٪. وعلى الرغم من ذلك؛ لوحظ نموٌّ في التجارة داخل القارة بشكلٍ أساسي بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية المختلفة؛ لكنّ هذا النموّ لم يكن متجانساً؛ إذْ سُجِّل نمو بنسبة ٧٥٪ من التجارة البينية في خمس مجموعات اقتصادية فقط من أصل ثماني مجموعاتٍ اقتصادية إقليمية في عام ٢٠١٧م.

رابعاً: الفرص والتحديات:

وفقاً للجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة؛ يمكن أن يؤدي تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) مسؤول: تأجيل إطلاق اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية بسبب فيروس كورونا، رويترز، شوهد بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٢٩م، على الرابط: https://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKCN22A2FN

(٤) المرجع السابق.

الإفريقية بنسبة ٥٢٪ بحلول عام ٢٠٢٢م مقارنةً بمستويات عـام ٢٠١٠م. وفي المدى القصير سـيكون المسـتفيدون الأساسـيون من منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية هم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتي تمثل اليوم ٨٠٪ من شـركات القارة. ولكن في المدى المتوسـط إلى الطويل سـتصل الفوائد لجميـع المواطنين الأفارقة، الذين سيُحقّقون مسـتويات عالية في الرفاهة الاقتصادية تُقَدّر بـ ١٦,١ مليار دولار أمريكي، وبخاصة النساء اللواتي يُـدرِّن حالياً ٧٠٪ من التجارة غير الرسـمية عبر الحدود، بالإضافة إلى الشـباب الذين يمكن أن يستفيدوا من فرص العمل الجديدة.

كما سـيؤثر النمو الاقتصادي والتجاري داخل إفريقيا بشكلٍ رئيس على قطاعَي الصناعة والتصنيع، مما يدلّ على الدورِ المحتمل لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في توجيه التحول الهيكلي لدول القارة.

بشكلٍ عام؛ يمكن لمثل هذا التقدم «الداخلي» أن يُسهم بدوره فـي تعزيز مكانة إفريقيا في التجـارة العالمية؛ في ظل الإصلاحات الأحـدث لقواعد التجارة الدولية؛ بموجب اتفاقيـات تفضيلية تـمّ التفاوض عليها على المسـتويات الثنائيـة أو الإقليميـة (القارية) ومنها إفريقيـا. وبالتالي؛ قد يكـون تعزيز التجارة الإقليمية الإفريقية أمراً حاسـماً من جهة لتطوير قوة تفاوضية كافية مقابل شـركاء التجارة ذوي الصِّلة كالاتحاد الأوروبـي والصين؛ ومن ناحية أخرى لتعزيز وُفُورات الحجم وسلاسـل القيمة التي يمكن أَن تمنح الشركات الإفريقية القدرة التنافسية في الأسواق الدولية.

مـن حيث التأثير في معـدلات البطالة؛ توقّع المنتدى الاقتصـادي العالمي أنّ منطقـة التجارة الحـرة القارية الإفريقية سـوف تدعم نشاط الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجمِ في الدول الإفريقية، التي كانت تُسْـهم بنسبة ٨٠٪ تقريباً في توظيف العمالة، ولها نسبة مشاركة تصل إلى ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. فأي سياسـة اقتصادية تسعى إلى تعزيز الـواردات والصادرات وتسـهيلها بين الدول مع تعريفات جُمركيةٍ أقل وإزالة الحواجز التجارية الأخرى غير الجمركية، فضلاً عن الوصول الحرّ إلى السـوق والحصول على كلّ المعلومات التجارية؛ سـيفيد الشـركات الصغيرة والمتوسطة ويدعم نموها بشـكلٍ كبير، ومن ثَمّ تتسع دائرة التوظيـف للعمالة، مما يؤدي فيً نهاية المطاف إلى التقليل من البطالة وزيادة دخل الفرد.

إلى جانب هذه الفـرص والإيجابيـات، التي يتوقعها المراقبـون والخبـراء، هناك تحدياتٌ وعقبـات كثيرة قد تواجه هذا المشروع الضخم، بعضها قد يؤثر على الشركات الصغيرة ومتوسـطة الحجم، والبعض الآخر متعلق بجوانب اقتصادية واجتماعية متنوعة، فتجب معالجة كلّ واحدة منها في إطارها الخاص من أجل تحقيق أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

وعلى عُجالة؛ سـنتناول تلك الفرص والتحديات بشيءٍ من التفصيل.

الفرص المستقبلية:

حسـب توقعات الاتحاد الإفريقـي والجهات الأخرى المتابعـة لعملية إنشـاء منطق التجـارة الحـرة القارية الإفريقية؛ هناك فرص واعدة سـوف تتوفـر عند تحقيق الأهداف المنشودة، تتلخص فيما يأتي:

١- **دخـول أسواق جديدة:** ستسمح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية للشركات الإفريقية بدخول أسواق جديدة على مسـتوى القارة وغيرها من دول العالـم. وهذا بدوره سيوسـع قاعدة عملائها ويؤدي إلى خلق أو ابتكار منتجات وخدمات جديـدة، مما يجعل الاسـتثمار فـي المجالات الإبداعية والمشاريع الابتكارية أمراً ممكناً.

٢- **النمـو الاقتصـادي:** في الوقـت الراهن يُمثل قطاع الصناعـات حوالي ١٠٪ فقط من إجمالـي الناتج المحلي الإجمالي للقارة الإفريقية في المتوسـط. وهذا أقل بكثير من نسبة مساهمة القطاعات الصناعية في المناطق الأخرى النامية، فنجاح منطقة التجارة الحرة القارية يمكن أن يدعم هذا القطاع، ويقلل الفجوة بين الشركات الكبيرة والصغيرة؛ حيث يقود قطاع الصناعات التحويلية الشـركات الصغيرة والمتوسـطة إلى خلق وظائف أكثر أجراً- خاصة للشباب-، وبالتالي تساهم في التخفيف من حدة الفقر.

٣- **الاستثمـار الأجنبـي المباشـر:** مع رفـع القيود عن الاسـتثمارات الأجنبية سيتدفق المستثمرون إلى القارة من كلّ حـدب وصَوْب، ومن ثَمّ تتحقق زيـادة رأس مال، وتَوَفُّر رأس المالً يؤدّي إلى توسع دائرة الصناعات المحلية ويعزز الأعمال الوطنية. فاسـتقطاب رأس المال الجديد يُنَشِّـط دورة إنتاجية تصاعدية، ومن ثَمّ تُحَفِّز الاقتصاد بأكمله. كما يمكن لتدفق رأس المال الأجنبي أن يحفز النُّظم المصرفية والمالية، مما يؤدي إلى مزيد من الاستثمارات وتوفير مبالغ للإقراض والتمويل للمنتجين والمستهلكين معاً.

٤- **تخفيض تكاليـف المـواد الخـام:** إنّ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ستسهل عملية استيراد المواد الخام مـن البلدان الإفريقية الأخرى والعالم أجمع، كما سـتُمَكِّن الشركات الصغيرة والمتوسطة من إنشاء شركات تجميع في

بلدان الإفريقية الأخرى من أجل الوصول إلى وسائل إنتاج أرخص، وبالتالي زيادة أرباحها النهائية.

هـ - زيادة المبيعات ورفع مستوى الكفاءات: الشركات العالمية لديها خبرة أكثر من الشركات المحلية لتطوير الموارد المحلية، وهذا ينطبق بشكل خاص على الشركات في قطاع التصنيع. وستسمح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية للشركات متعددة الجنسيات بالشراكة مع الشركات المحلية؛ لتطوير المواد الخام، وتدريبها على أفضل الممارسات ونقل التكنولوجيا في هذه العملية.

التّحدّيات المحتملة:

على الرّغم من الفرص المستقبلية الإيجابية، التي سوف تحققها منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، فإنها في الوقت ذاته تنطوي على مخاطر سلبية، وسوف تواجه تحديات كبيرة محتملة تتطلب عملاً دؤوباً في إزالتها من أجل تحقيق النتائج المنشودة. تتمثّل أهم التحديات المحتملة في: تنسيق الاقتصادات غير المتجانسة وغير المتناغمة في إفريقيا بموجب اتفاقية واحدة في التنوع الكبير الموجود في مستويات تنميتها. على سبيل المثال وليس الحصر: تتجاوز مساهمة مصر ونيجيريا وجنوب إفريقيا نسبة الـ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي التراكمي لإفريقيا كقارة، بينما تُسْهم الدول الجُزُريّة السِّت في إفريقيا مجتمعة بنسبة ١٪ فقط.

تَتَّسِمُ التجارة في القارة الإفريقية بتفاوت مستوياتها وحجمها حسب التكتلات الاقتصادية الإقليمية، فضلاً عن التباين الواضح بين الدول نفسها، ناهيك عن التفاوت الكبير في مستويات دخول الأفراد؛ فهذا كله ينعكس على منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية سلباً مما يجعلها تُصَنَّف بأكثر الاقتصاديات ضعفاً مقارنةً بالكُتَل الاقتصادية الأخرى، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا ASEAN[1] والجماعة الكاريبية CARICOM[2]. إضافةً إلى ذلك؛ هناك تحديات سياسية وقانونية واقتصادية ووظيفية **يمكننا أن نختصرها في النقاط التالية:**

زيادة الضغط التنافسي: العديد من الأسواق الإفريقية الناشئة هي اقتصادات تقليدية تعتمد على الزراعة العائلية والأنشطة البُدائية. هذه المزارع العائلية الصغيرة، والأنشطة الاقتصادية الأخرى البُدائية، لا يمكنها أن تتنافس مع الشركات الزراعية الكبرى في الدول الإفريقية ذات الدخل المرتفع، مثل جنوب إفريقيا وكينيا وإثيوبيا ومصر ونيجيريا. ونتيجةً لذلك؛ قد يفقد أصحاب المزارع مزارعهم؛ مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر، ومن ثّم معدلات الجرائم.

خنق المشروعات الصغيرة والمتوسطة: غالباً يُفَضّل المستهلكون المنتجات الرخيصة ذات الجودة المقبولة، وقد يؤدي تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية إلى خسارة المنتجين المحليين لمبيعات ضخمة للموردين الأجانب؛ لأنّ هؤلاء يمكن أن يُخَفّضوا تكلفة منتجاتهم من خلال الاستفادة من الإعفاء الجمركي، وتخفيض القيود المفروضة على السلع المستوردة.

فقدان بعض الوظائف: قد يضطر العمال من الدول الأقلّ دخلاً إلى العمل لساعات طويلة والعيش في منازل بدون مرافق أساسية، مثل مياه الشرب النقية والكهرباء؛ وذلك من أجل إعالة أسرهم أو بإرسال الأموال إليهم بشكل دوري. وقد يضطر بعض العمال إلى قبول أجور أقلّ مما يستحقون ويرفضون الانضمام إلى النقابات العمالية حفاظاً على وظائفهم. وقد يُسْتدلّ على هذا بردّ فعل مؤتمر العمل النيجيري الذي رفض المصادقة على الاتفاقية التجارية، ووصفها بأنها «أخطر مبادرة سياسة ليبرالية فاشية متجددة».

استنزاف البيئة: ربما تقود المنافسة الشديدة بعض الشركات إلى تجاهل الحفاظ على البيئة؛ عندما يتعلق الأمر بصنع المنتجات والتخلص من النفايات، حتى يتمكنوا من الحفاظ على صناعتهم بشكل جيد؛ لأنه يُتوقّع أن تُخَفِّض العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة تكاليفها الثابتة والمتغيرة بما في ذلك التكاليف المتعلقة بالتصنيع وطرق التخلص المناسب من النفايات.

ضياع براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية: ليس لدى العديد من الدول الإفريقية قوانين حماية براءات الاختراع والابتكارات الجديدة، كما أنّ القوانين المطبقة لا تُنَفّذ غالباً بشكل صارم. ونتيجةً لذلك غالباً ما تُسرق أفكار الشركات. مع فرض منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية؛ يمكن أن يصبح الوضع أسوأ بكثير، مما يدفع الشركات

(١) رابطة أمم جنوب شرق آسيا: هي منظمة حكومية دولية، تضمّ عشر دول في جنوب شرق آسيا، تعزز التعاون الحكومي الدولي، وتسهل التكامل الاقتصادي والسياسي والأمني والعسكري والتعليمي والاجتماعي والثقافي بين أعضائها وبلدان أخرى في آسيا. انظر: https://asean.org/asean/about-asean/

(٢) الجماعة الكاريبية: هي منظمة تتكون من خمس عشرة دولة، تشمل جميع دول الأمريكتين، ولها أهداف رئيسة لتعزيز التكامل الاقتصادي والتعاون بين أعضائها وضمان تقاسم فوائد التكامل بشكل منصف، فضلاً عن تنسيق السياسة الخارجية. المصدر: https://caricom.org/our-community/who-we-are/

الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في البحث والتطوير بشكلٍ سيئ أو تنفاده غالباً.

خامسا: خلاصة واستنتاجات:

بعد السرد الطويل والمفَصّل حول اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، ينبغي لنا أن نُعَلّق على بعض النقاط، ونقدم بعض الملاحظات بناءً على معطيات اقتصادية أو قانونية أو اجتماعية، ويُفَضّل الباحث أن تكون في شكل اقتراحات مُذَيّلة بشيءٍ من التعليل والتبرير.

أ- اعتماد نهج مربح لجميع الأطراف:

في قمة الأولويات السياسية؛ هناك حاجة إلى مزيد من الوضوح والضمانات الكافية حول اتفاقية منطقةً التجارة الحرة القارية؛ لأنّ تلك الدول، التي لا تزال في حالة حيرة من أمرها ولم تصادق على الاتفاقية بعدُ (مثل بنين وإريتريا وزامبيا)، وقبل كلّ ذلك (نيجيريا) التي تمثل- إلى جانب (جنوب إفريقيا)- القوة الدافعة الاقتصادية الرئيسة للقارة، تحتاج إلى ضمانات كافية لمصالحها الاقتصادية، وعلى وجه الخصوص؛ هناك مسألتان تعرقلان غالباً عملية الانضمام: أولهما القلق من أنّ إلغاء التعريفات يمكن أن يُعَرّض المنتجات الوطنية للخطر ويحدد بقاءها؛ ثانياً مسألة التعويضات للدول التي تعتمد على الرسوم الجمركية لتوحيد ميزانياتها الوطنية، والتي تتسم بالهشاشة، وغالباً لم تتضح معالمها جيداً.

لذلك؛ من الضروري اعتماد سياسات التماسك والتدابير المخصصة لدعم الاحتياجات الخاصة لمختلف أنواع الدول والجهات الفاعلة الوطنية، من أجل جعل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية اتفاقية شاملة ومفيدة لجميع الأطراف.

كحلول مقترحة؛ يمكن بناء هذه السياسات على ثلاث ركائز:

أولها: إنشاء صندوق تعديل وتعويض للدول التي ستتأثر سلباً بالتغييرات الهيكلية والتنظيمية التي أدخلتها الاتفاقية.

ثانيها: تعزيز برامج بناء القدرات من أجل التأكد من أنّ جميع البلدان الإفريقية وأصحاب المصلحة على دراية تامّة بأهداف وقواعد وآليات منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وأن يكونوا قادرين على استغلال مزاياها وفرصها.

ثالثها: تنظيم عملية المفاوضات، والتشاور المنتظم مع الفاعلين الاقتصاديين وغير الحكوميين.

ب- إقامة نظام قانوني في شكل مؤسسي متعدد المستويات:

بعد الحصول على الدعم السياسي اللازم على أعلى مستويات صُنْع القرار؛ سيكون الهدف الرئيس هو تحديد منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية من الناحية الفنية، وضمان تنفيذها بشكل فعّال. ولكن؛ تاريخياً تتمثل إحدى العقبات الرئيسة أمام التَّكامل الإقليمي في إفريقيا في عدم وجود الكثير من الاستراتيجيات بعيدة النظر أو السياسات الطموحة والمستقلة، وخاصة إشكالية عدم تنفيذ القوانين والتشريعات الموجودة أصلاً بشكل فعلي، أو غياب الشفافية في الأجهزة القضائية في كثير منً دول القارة.

وبناءً عليه؛ سيعتمد نجاحُ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية- إلى حدٍّ كبير- على إنشاء نظام حكم مناسب يستند إلى سيادة القانون، وبنية مؤسسية متينة؛ من أجل تعزيز التنسيق والاتساق والتناسق التام على النحو الذي طالب به مصرف التنمية الإفريقي.

ج- إشكالية عدم الفصل بين الاتحاد الإفريقي وأمانة منطقة التجارة الحرة:

تَنُص بنود الاتفاقية على إنشاء أمانة إفريقية قارية لمنطقة التجارة الحرة ذات شخصية اعتبارية متميزة عن الأمانة الخاصة بالاتحاد الإفريقي؛ ولكن فعلياً تحكمها الهيئات السياسية للاتحاد الإفريقي، كجمعية الاتحاد الإفريقي التي تتكون من رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء، والمجلس التنفيذي المكون من وزراء التجارة الأفارقة، بدعم من لجنة من كبار مسؤولي التجارة.

وهناك انتقادات عديدة قد تذكر في هذا الصدد، لكن يمكن إبداء ملاحظتين نقديتين على الأقل هنا:

أولا: من خلال الاعتماد- إلى حدٍّ كبير- على المظلة المؤسسية للاتحاد الإفريقي ستقوم منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية أيضاً باستيراد آليتها الرئيسية لصنع القرار، أيْ قاعدة توافُق الآراء بين جميع الدول الأعضاء، مع عواقب متوقعة على فعالية العمليات التداولية التي تُعرف حدودها بالفعل في سياق الاتحاد الإفريقي.

ثانيا: لا تعترف الاتفاقية بأيّ دور مؤسسي للبرلمان الإفريقي داخل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. وعلى الرغم من أنّ هذه الهيئة لا تتمتع بسلطات تشريعية مهمة، فإنه يمكنها أن تؤدي وظائف مهمة للاستشاريين؛ حيث تعمل كمنتدى دائم للحوار والمواجهة بين الجهات الفاعلة المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية والمدنية.

يجب أن تَحتوي البنية المؤسسية لمنطقة التجارة

الحرة القارية الإفريقية على مستويات متعددة، وأن تكون مدعومة من قِبَل المؤسسات الإقليمية (الوطنية)، خاصةً على المستوى الإقليمي (التكتّلات الاقتصادية). قد يكون التحدي الرئيس هو ترشيد الأنظمة المختلفة-والمتضاربة في بعض الأحيان- للمجموعات الاقتصادية الإفريقية مع الأهداف والتوقيت المحدد لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ومواءمتها.

د- آلية تسوية النزاع والغرف التجارية:

في نهاية المطاف؛ اكتَمَل الإطار المؤسسي لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بآلية تسوية النزاعات، وهي إلزامية وملزمة للدول الأعضاء، وتستند بوضوح إلى نموذج منظمة التجارة العالمية. بالإضافة إلى هذه الآلية- التي هي حكومية دولية حصرية تقريباً- سيكون من المناسب الاعتراف صراحةً بإمكانية تأكيد الأفراد لحقوقهم في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. وبهذا المعنى ينبغي تطوير الإطار القانوني وفقاً لمنظور تبعي يتألف من نظام للشكاوى والطعون، ويجب أن يشمل المحاكم الوطنية والمحاكم التي أنشأتها الجماعات الاقتصادية الإقليمية مسبقاً. وكجزء مهم: المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب؛ يجب أن تكون مجهزة بغرفة تجارية مخصصة؛ من أجل إيجاد تآزر إيجابي بين القانون التجاري وقانون حقوق الإنسان.

إنّ آلية تسوية النزاع والغرف التجارية، المستنسَخة تقريباً من منظمة التجارة الدولية، هي في حدّ ذاتها قد تحمل مشكلات عديدة لمنطقة التجارة القارية الإفريقية؛ لأنها لم تُفَصَّل على مقاسات الدول الإفريقية حتى تحمي مصالحها بشكل أساسي؛ بل قد تحمي مصالح الأطراف الأخرى خارج المنطقة. كما أنّ منظمة التجارة الحرة القارية نفسها تواجه انتقادات كثيرة، ويُتَوقع أن تتغير سياساتها وبعض تدابيرها الإجرائية، خاصةً في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد COVID ١٩، فكيف تستطيع منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية أن تحُل هذه الإشكاليات، وتضع آلية مناسبة لفض النزاعات؟

هـ- تعزيز الترابط بين حقوق الإنسان وتحرير التجارة:

إنّ تقييم التأثير التوزيعي لاتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية أمرٌ بالغ الأهمية، لضمان التكامل بين تعزيز حقوق الإنسان وتحرير التجارة. مثل هذا التقييم يكتسب أهمية كبرى في ضوء التشكيك العام والمتزايد تجاه عمليات تحرير التجارة، والذي يُغذّيه إلى حدٍّ كبير تصوُّر واسعُ الانتشار بأنّ فوائد التجارة والعولمة لم يتم توزيعها بالتساوي. لذلك؛ من الضروري اعتماد سياسات مناسبة لضمان توزيع المنافع المحتملة؛ من حيث زيادة الإنتاجية والرفاهية الناتجة عن تحقيق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بالتساوي بين الأطراف ذات المصالح المشتركة.

من أجل جعل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية اتفاقية مستدامة وشاملة لجميع المرافق، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، بالإضافة إلى سياسات التماسك والتكيُّف التي تحتاجها تلك الدول، فضلاً عن آليات التشاور، **والحصول على نتائج الاقتراحات التي نوقشت أعلاه؛ سيكون من المناسب أيضاً تحقيق ما يلي:**

اعتماد نهج تدريجي ومُوجّه لعمليات التحرير من أجل حماية أضعف فئات السكان، خاصةً في القطاعات الحيوية مثل الأمن الغذائي، وحلّ إشكاليات السكن والصحة.

رصد تأثير الاتفاقية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان المعنيين؛ من خلال تقييم ممنهج لتأثير حقوق الإنسان.

الحفاظ على السيطرة السياسية على تنفيذ الاتفاقية؛ من خلال الابتعاد عن اعتماد أي حُكم يمكن أن يُقَوّض القدرة المؤسسية لضمان حقوق الإنسان؛ من حيث الحماية والاحترام الفعّال في الاتفاقات الفنية، التي سيتمّ التفاوض عليها في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، حتى في مرحلة ما بعد التشغيل والتنفيذ.

و- تنويع المصادر المالية:

ينبغي دعم إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية من خلال استراتيجيات الاستثمارات والتمويل، التي يجب أن تُدرس بشكل جيد ودقيق. في البداية قد يكون دور الجهات المانحة الدولية حاسماً وخياراً سهلاً؛ لكنه في المدى البعيد قد ينقلب إلى ثِقَل يُرهق كاهل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. على سبيل المثال: قد أعرب البنك الدولي والاتحاد الأوروبي بالفعل عن استعدادهما- من حيث المبدأ- للمساهمة في الأموال اللازمة لتحقيق الاتفاقية.

وفيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي؛ سيُمَثّل له هذا الدعم اختباراً لتقييم قدرته على إعطاء فرصة تقييم جوهرية لخطة الاستثمار الخارجي الطموحة، التي أطلقتها المفوضية في سبتمبر ٢٠١٦م. قد تكون هذه خطوة ابتدائية، لكن في المستقبل فإنّ تمويل منطقة التجارة الحرة الإفريقية سيتعين عليها الاعتماد بشكل متزايد على تعبئة الموارد القارية العامة والخاصة. وقبل فرض نظام الموارد الخاصة بمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية؛ يجب

على الحكومات الإفريقية أولاً أن تلتزم بتحسين وترشيد الإيرادات العامة الوطنية من خلال جعل النُّظم الضريبية أكثر إنصافاً وشفافية وفعالية، وعن طريق مواجهة مشاكل الفساد المزمنة وضعف القُدُرات المؤسسية والقواعد الضريبية المقيدة، وتجنّب التهرب الضريبي المتفشي والتلاعب به.

ز- المجموعات الاقتصادية الإقليمية وإشكالية الاندماج:

اعترفت اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية رسمياً بثماني مجموعات اقتصادية إقليمية قائمة حالياً على أن تستمرّ في عملها كتجمعات إقليمية تخدم اقتصادات الدول المنشئة لها، وذلك من أجل الحفاظ على استقرار الاقتصاد وتسهيل عملية الاندماج تدريجياً. يبدو الأمر في ظاهره قراراً جيداً ومنطقياً؛ ولكن بعد إلقاء نظرة فاحصة يُتَوقّع أن تنشأ إشكاليات أخرى تعترض سبيل الاندماج السَّلس في المستقبل، وذلك لتباين تلك المجموعات الاقتصادية من حيث الأهداف والتوجهات والتبعية السياسية والاقتصادية للدول الكبرى اعتماداً على الإرث الاستعماري القديم[1].

ومثلاً؛ دول منطقة الفرنك سيفا، وهي خمس عشرة دولة، موزعة على ثلاث مناطق جغرافية في القارة الإفريقية، ستّ منها في وسط القارة، وثماني دول في غربها، وتُكَمِّل جُزُرُ القمر العدد. فمجموعة وسط إفريقيا لها بنك مركزي واحد، ومجموعة غرب إفريقيا أيضاً لها بنك مركزي واحد، وجزر القمر أيضاً لها بنك مركزي واحد، وبالتالي فإنّ البنوك المركزية الثلاثة تتمركز حول حساب واحد اسمه «حساب العمليات» في الخزينة الفرنسية حسب الاتفاق المبرم مسبقاً بين هذه الدول وفرنسا من أجل ضمان العملة. فحسب الاتفاقيات المبرمة؛ هذه الدول مجتمعة لا تستطيع- منفردة أو مجتمعة- اتخاذ قرارات بشأن السياسات الاقتصادية والنقدية، فضلاً عن السياسات المتعلقة بالتجارة الخارجية وسياسات التصدير والتوريد إلا بموافقة فرنسا.

ما لم تَنُصّ اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية صراحةً بعملية الاندماج التدريجية، وسَنّ قوانين واضحة وشفافة بخصوص هذه المجموعات الاقتصادية الإقليمية؛ فمنطقة التجارة الحرة القارية ستكون رهينة الخلافات الإقليمية، ومن ثَمّ عدم تحقيق الأهداف المرسومة، وتضييع حلم الأجيال بالوحدة الإفريقية الشاملة.

الخاتمة:

اتّضح من خلال السَّرد أعلاه؛ أنّ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية مشروعٌ واعِدٌ وضخم في آنٍ واحد؛ إذْ يُعتبر أكبر مشروع تجاري على المستوى العالمي بعد منظمة التجارة العالمية. تُمثّل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية فرصة سانحة للدول الإفريقية لتعزيز التجارة داخل إفريقيا، وتنويع اقتصاد القارة، وإعادة هيكلته، ليتماشى مع متطلبات العصر الحالي، ويواكب مجريات العصور المستقبلية، فضلاً عن السعي الحثيث لتحقيق أهداف مُهمّة في مجال حقوق الإنسان ومكافحة الفقر.

بجانب هذه الفرص الإيجابية؛ هناك تحديات متنوعة تعترض طريق تحقيق منطقة التجارة الحرة الإفريقية، التي أغلبها يتميّز بطبيعة سياسية جوهرية وليست اقتصادية فحسب. ومع ذلك؛ فإنّ مواءمة الأولويات الوطنية لتحقيق المنافع العامة الإقليمية والعالمية يتطلب إرادة سياسية حازمة، وإصراراً وتنسيقاً قوياً بين القادة السياسيين الأفارقة أنفسهم.

إذا لم توضع سياسات شاملة ومعاملات تفضيلية للاقتصادات التي تُصَنّف بأنها مُعرَّضة للخطر؛ فإنّ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية يمكن أن تُصبح قوة مُعزِّزَة للاختلافات الاقتصادية؛ بل والأزمات السياسية، بدلاً من أن تكون قوة اقتصادية فاعلة ومثمرة. لذا؛ من الأهمية بمكان أن تستعدّ كلّ دولة مشاركة في الاتفاقية وتبني بُنْيَة مؤسسية تشاركية فعّالة لتَجنُّب الإضرار باقتصادها المحلي. ولزيادة تأثير الصفقات التجارية يجب أيضاً وضع سياسات الصناعة، خاصةً فيما يتعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التحويلية، فيجب أن تُركّز الدول الأعضاء على الإنتاجية والمنافسة والتنويع، وتذليل التعقيدات الاقتصادية، ورفع مستوى الكفاءات الإدارية.

علاوةً على ذلك؛ يجب على الدول المشاركة في اتفاقية التجارة الحرة القارية إدخال سياسات تعالج مخاوف النقابات العمالية والمؤسسات المالية والاقتصادية الخاصة بالدولة، وتشجع المنافسة الصحية (الشريفة)، دون قتل روح الشركات المحلية، بالإضافة إلى ضمان الالتزام الصارم بالتخلص من النفايات، وحماية الملكية الفكرية، وغيرها ■

(١) أثر تداول عملة فرنك سيفا CFA-Franc على اقتصاديات دول غرب إفريقيا، عبد الرحمن خما، مجلة قراءات إفريقية، العدد ٤٢، أكتوبر ٢٠١٩م.